

سياسات التآويل وتدبير الصراع التآويلي: بحث في سيناريوهات الدفاع عن الحق في التآويل

Interpretation Policies and Interpretation Conflict Management: Research into Scenarios to Defend the Right to Interpret

د. عبد اللطيف الدادسي: دكتور في اللغة العربية وآدابها، جامعة مولاي إسماعيل، المغرب

Dr. Abdelatif Dadsi: Doctor of Arabic language and literature, Moulay
Ismail University, Morocco

Email: dadsiabdelatif@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v4i6.923>

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في طبيعة الصراع في تأويل النصوص داخل المجتمع، ذلك الصراع الناتج عن تعدد معاني النص، واختلاف منظورات التأويل ومصالح من يؤول. إننا ندرك أن هناك حاجة إلى البحث في سياسات التأويل وآفاق تدبير الصراع التأويلي، وذلك إيماناً بأن المجتمع يناهض دوماً التعدد التأويلي المفرط حتى يحفظ مصالحه. ولعل هذا البحث سيكون نقاشاً حول كيفية الدفاع عن الحق في التأويل، والذي سيكون حقا ذا طبيعة اجتماعية. وتؤطر هذه الدراسة ذاتها وفق المقاربة الهيرومينوطيقية التي تفكر في القواعد التي تفضي بالمؤول إلى فهم النصوص بشكل جيد، لكن التفكير الهيرومينوطيقي يجد أن التأويل يقع في مأزق نزوع الذات المؤولة إلى اختيار القواعد التأويلية التي تجلب المصالح الخاصة، وهو ما يوقع أطراف التأويل في صراع دائم. وهذا ما تعرفه النصوص المختلف في معناها مثل النصوص الدينية والسياسية والتاريخية والذاكراتية خاصة تلك المتعلقة بالجرائم والمظالم، وهكذا يصير لهذه النصوص معانٍ مختلفة وصراعات لا حد لها.

وتضبط هذه الدراسة إلى منهجية تحليل المضمون على نحو استنباطي. وذلك انطلاقاً من الأهداف التالية: البحث في أهمية الافتراضات المسبقة التي تدعم التأويل وكيفية نشوئها وتجديدها، مع رصد أهمية الصراع التأويلي بالنسبة للنص، ثم استخلاص الأخلاق التأويلية التي تدبر الصراع التأويلي وتحفظ الحق في التأويل. وننتهي أخيراً إلى البحث في أهمية الدرجة الصفر للصراع التأويلي بالنسبة لأطراف التأويل حيث تكون هذه الأطراف خاسرة، ما يدعو هذه الأطراف إلى تبني نموذج تأويلي مشترك ويتم تحصيل مصالح تأويلية موحدة.

الكلمات المفتاحية: تدبير الصراع التأويلي، سياسات التأويل، الافتراضات المسبقة، النموذج التأويلي، أخلاق التأويل.

Aabstract:

This study examines the nature of the conflict in the interpretation of texts within society, which results from the multiplicity of meanings of the text, different perspectives of interpretation and the interests of those who constrain. We recognize that there is a need to examine the politics of interpretation and the prospects for the measure of interpretation of conflict, in the belief that society is always opposed to excessive

interpretation in order to safeguard its interests. Perhaps this research will be a debate on how to defend the right to interpretation, which will indeed be of a social nature. This same study is framed by the Hermeneutical approach, which contemplates rules that lead the administrator to understand the texts well, but Hermeneutical thinking finds that interpretation falls into the dilemma of the self-determination to choose the interpretative rules that bring about special interests, thereby placing the parties to interpretation in a constant conflict. This is known in different texts such as religious, political, historical and subjective texts, especially those relating to crimes and injustices, and thus these texts have different meanings and unlimited conflicts.

This study is adjusted to the methodology for devaluing content. This is based on the following objectives: to examine the importance of prejudices that support interpretation and how they arise and regenerate, while monitoring the importance of interpretative conflict to the text, and then to draw interpretative ethics that manage interpretative conflict and preserve the right to interpretation. Finally, we conclude by examining the importance of the zero degree of interpretative conflict for the parties to the interpretation where they are losing, which calls on those parties to adopt a common interpretation model and to collect common interpretative interests.

Keywords: Interpretive conflict management, interpretation policies, presuppositions, interpretation model, interpretation ethics.

المقدمة:

لقد ظل التأويل عبر مر التاريخ مجالاً للاختلاف في المعنى الذي يُستخرج من النصوص، ولعل هذا يرجع إلى اختلاف الأفهام والطرق المؤدية (النماذج التأويلية) إلى استخلاص المعنى، لكن أخطر شيء في مسألة الاختلاف في المعنى هو أن يولد معنى معيناً خاصاً بنص ما ويكون هذا المعنى نتيجة وعي زائف لا يقوم على قواعد تجعل التأويل جيداً وأقرب إلى الصواب. لذلك ظهر علم الهيرمينوطيقا الذي يُعنى بقواعد التفسير. (...) ولقد تجلّى أول مكسب للهيرمينوطيقا

الحديث في إنشاء قاعدة للانطلاق من الكل إلى الجزء، ومن ثم إلى التفاصيل.¹ وهذا التعريف يذكرنا بأحد علوم الدين الإسلامي، يتعلق الأمر بعلم أصول التفسير الذي هو "المجموع الناظم للمبادئ والقواعد والأسس التي تحكم عملية الفهم والاستنباط من النص الشرعي وتُنظّمها."² ولعل ما يجعل الوعي بعيدا عن الزيف قريبا من الحقيقة هو انضباطه للنص اعتمادا على العلاقات النصية حيث يجد كل عنصر نصي ذاته مرتبطة بجميع العناصر، وبالتالي لا ينشأ المعنى بدون ربط كلية النص بجزئياته. إن الذي يجعل التأويل تأويلا هو ارتباطه بوظيفته، لذلك فهو موجود ليستخدم الهيرمينوطيقا بوصفها سلاحا للشك ضد "خدع" الوعي الزائف.³

كثيرة هي الضوابط التي أطرت تأويل النص عند بول ريكور، ولعل أول ضابط هو التفكير في نية وقصد المؤلف، وهذا ما يجعل التأويل لا يقتصر على ما يقدمه النص، بل يتجاوز ذلك إلى ربط النص بزمان كتابته. وهنا نستحضر تساؤل بول ريكور: كيف يتاح للمرء أن يستعمل التعبيرات الحياتية التي ثبتتها الكتابة لكي ينقل ذاته إلى حياة نفسية غريبة عنه؟⁴ ثم ضابط ثان، وهو أن التأويل يقوم على البحث عن دوافع الكتابة، وهذه دعامة لفهم ما يريد قوله المؤلف في النص. وضابط ثالث، يتعلق الأمر بالظروف التي تجعل النص يحتمل أكثر من المعنى الذي قصده المؤلف حقا. أما الضابط الرابع فهو أن تعدد الطرق المؤدية إلى إنتاج المعنى يعني أن هناك اختلافا في التأويلات. والضابط الخامس فيتمثل في أن التعدد التأويلي يعني مرة وجود شقاق تأويلي بين التأويلات، كما يعني أخرى التوافق التأويلي، ويعني أيضا وجود تأويل يسعى إلى إبطال التأويلات الأخرى، وأخيرا يعني وجود إمكانية للتوفيق بين التأويلات، وهو توفيق لا ينتصر لأحد وإنما لمجموع الأطراف المشاركة في تأويل النص. يقول بول ريكور في هذا الصدد: "ما الذي يقصده المرء حين يتكلم؟ متى يكتب المرء؟ متى يعني المرء شيئا أكثر مما يقول فعلا؟ وما نحن نسأل الآن ما الذي يعنيه فهم خطاب حينما يكون الخطاب نصا أو عملا أدبيا؟ وكيف نضفي المعنى على الخطاب المكتوب؟"⁵ وإذا صح القول بوجود أكثر من طريقة لتفسير النص، فلا يصح

¹ ريكور، بول (2002): صراع التأويلات دراسة هيرمينوطيقية. ترجمة: عياشي؛ منذر، ط2، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة. ص99.

² اليوسفي، محمد؛ شهاب، مثنى حميد (2023): قراءة نقدية في مناهج التأويل الحداثي للقرآن الكريم. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 3، العدد 2. ص16.

³ ريكور، بول: صراع التأويلات دراسة هيرمينوطيقية. مرجع مذكور. ص100.

⁴ ريكور، بول (2006): نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: الغانمي، سعيد، ط2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي. ص80.

⁵ المرجع السابق. ص117.

القول بأن التأويلات متساوية. (...) يمكن دائما الوقوف مع أو ضد تأويل معين، والمواجهة بين التأويلات، والفصل بينهما، والبحث عن اتفاق حتى لو كان الاتفاق بعيدا عن متناول أيدينا.¹

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن الطبيعة التي يقوم عليها المعنى من خلال كونه متعددًا إثر اختلاف المنظورات والمصالح، واعتبار التأويل حقا يكفله العقل الواعي والثقافة، كل هذا دفعنا إلى اعتبار مشكلة هذه الدراسة متمثلة في البحث عن إمكانية تدبير الصراع التأويلي وحفظ الحق في التأويل. إننا أمام مشكلة لا يمكن معها أبدا التحرر من التعدد التأويلي، لكن يمكن وفقا لمقاربة هيرمينوطيقية وثقافية وأخلاقية وسياسية أن نضع مقترحات لجعل التأويل يحيا بالصراع التأويلي ويكون حذرا منه. لذا يجب أن يكون التأويل هيرمينوطيقيا يرتكز على ربط كلية النص بجزئياته إيمانًا بأن هذا هو المسلك الآمن لحيازة المعنى، ثم النظر إلى الصراع التأويلي من وجهه الإيجابي وصرف النظر عن عيوبه وشروبه، ولعل الاعتراف بالآخر والإيمان بأهميته بالنسبة للذات هو أفق لتذويب الاختلافات التأويلية، بل وتقريب الرؤى المختلفة. إن من سلبيات الصراع التأويلي هو وقوفه أحيانا عند الدرجة الصفر حيث لن يكون لطرف من أطراف التأويل ربح وفائدة حينما يختلف ويفرد برؤاه دون انفتاح أو حوار، ما يجعل التعاون والبحث عن أوجه التوافق والترابط والوحدة بين الأطراف أمرا ضروريا وحاجة اجتماعية وثقافية تجعل أطراف التأويل قد حققت منافع معينة أفضل من أن تكون خاسرة. ولعل التعاون والحوار بين أطراف التأويل يُعني التأويل لكون كل طرف تأويلي يملك افتراضات مسبقة تختلف عن افتراضات الطرف الآخر، وكلما كثرت الافتراضات اتسع أفق التأويل وأصبح امتلاك معنى النص ممكنا ومتحققا بعد أن كان مستحيلا. لكن مرحلة التلاقي بين أطراف التأويل تجعل تلك الافتراضات محط اختبار وتجربة، مما يجعلها معرضة للصدود أو الزوال أو التجدد والتكيف.

تتعدد الأسئلة الفرعية التي تثار انطلاقا من مقارنة مشكلة الدراسة، ولعل أولها هو ما مفهوم التأويل في حقل الهيرمينوطيقا؟ وإذا كان التأويل الهيرمينوطيقي يعتمد على ربط كلية النص بجزئياته فهل هذا يعني تعييب موسوعة القارئ أم أن الأمر مجرد استراتيجية نصية توجه استخدام موسوعة القارئ؟ إذا كنا نؤمن بالحق في التأويل فهل هذا يجعل الصراع التأويلي أمرا لا مفر منه؟ وإذا كنا ننظر إلى الصراع التأويلي نظرة تأفف واستنكار فكيف يمكن الانتصار عليه وتبديده؟ وما الأهمية التي تعود بها الافتراضات المسبقة في تدبير الصراع التأويلي وتحويله إلى تعاون تأويلي يجعل التأويل نافعا لكل الأطراف المختلفة في التأويل؟

¹ المرجع السابق. ص128.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في مقارنة هذه الدراسة منهجية تحليل المضمون التي تتكامل مع المنهجية الاستنباطية التي تنتقل من العام إلى الخاص، لكن جعلنا المقاربة تنضبط لحقول معرفية تجمع بين دفتيها حقل الهيرمينوطيقا وحقل السياسة وحقل الأخلاق وحقل الثقافة والمجتمع، ولعل العلة في هذا الانضباط متعدد المرجعيات تكمن في كون الصراع التأويلي يفرض أكثر من مقارنة لانفتاحه الفكري على حقول متنوعة.

أهداف الدراسة:

- ❖ تحديد مفهوم التأويل في الحقل الهيرمينوطيقي.
- ❖ رصد تجليات اشتغال الدائرة الهيرمينوطيقية في تأويل النص.
- ❖ إبراز أهمية الصراع التأويلي بالنسبة للنص.
- ❖ كشف أهمية الأخلاق في الصراع التأويلي.
- ❖ بيان القيمة الفكرية للدرجة الصفر للصراع تأويلي.
- ❖ مناقشة أهمية الافتراضات المسبقة وتجليات نشوئها وتجدها أثناء عملية التأويل.

هكذا حاولنا أن نستهل الحديث عن وجود حاجة ملحة إلى سياسات التأويل، تلك السياسة التي تنتصر ضد السياسات الذاتية من أجل سياسات ثقافية اجتماعية تحفظ لكل أطراف التأويل حقهم التأويلي.

1. مفهوم التأويل في الحقل الهيرمينوطيقي:

حينما أوجد الإنسان التأويل كان مدفوعا بحاجته إلى امتلاك معنى للنصوص التي توجد في مجتمعه ويضطر إلى تأويلها سعيا منه إلى تحقيق غايات أو تلبية حاجات معينة. فالقول بأن التأويل امتلاك للمعنى هو كلام عبثي، إذ لا يتضح منه مفهوم التأويل، فما طبيعة المعنى الذي يمتلكه التأويل؟ وما طبيعة هذا التأويل؟ وكيف يمكن امتلاك المعنى؟ قد يجوز القول إن التأويل حياة للأفكار المبنوثة في النصوص وفي المقابل لا يجوز القول إن حياة تلك الأفكار هي تأويل للنصوص. هنا يظهر أن تحديد مفهوم التأويل يتطلب تحديد كيف يشتغل؟ نجد بول ريكور يكشف طبيعة المعنى الذي يمتلكه التأويل وهو المعنى الخفي غير المصرح به، فخفاء المعنى يرجع إلى تداخل كل المعاني وتكاثفها تحت غطاء المعنى الحرفي، هذا الذي يشتغل بصفته إحالة على المعنى المتعدد نتيجة خفائه وتستره. يقول بول ريكور: "إن التأويل هو عمل الفكر الذي يتكون من

فك المعنى المختبئ في المعنى الظاهر، ويقوم على نشر مستويات المعنى المنضوية في المعنى الحرفي. (...) إذ ثمة تأويل، هنا حيث يوجد معنى متعدد.¹ إن ريكور يربط ضرورة التأويل بالحاجة إلى استبدال المعنى بمعنى آخر، فكلما رفضنا معنى ورغبنا في آخر وجدنا أنفسنا في حاجة إلى التأويل.

إن الاعتبار الذي يجعل التأويل إنتاجا لمعرفة غير واضحة في البداية وغير متوقعة يثير إشكالا حول صحة المعنى الذي ينتجه التأويل، خاصة وأن التأويل يكشف المعنى في تعدديته، لكن هل تعددية المعنى تنتهك عملية التواصل بين المؤلف والنص؟ إن المعنى لا يحدده التأويل ولكن التأويل يحدد المسارات والروابط التي يمكن أن تصل النصوص بمعناها، وبالتالي يبقى تحديد المعنى رهينا بالمسار المؤدي إليه.

تجب الإشارة إلى أن مشكلة تحديد مسارات التأويل هي مشكلة هرمينوطيقية بالأساس، لأن اختيار مسار تأويلي دون غيره ينضبط إلى قواعد فهم محددة، وهو ما نتحدث عنه باسم النموذج التأويلي، لهذا يمكن التساؤل هل يكون متاحا للتأويل أن يبدأ بدون نموذج تأويلي أم أنه لا وجود للتأويل خارج النموذج التأويلي؟ فكرة أسبقية النموذج التأويلي على التأويل هي فكرة ذات بعد ثقافي حيث يفتح المؤول على تراثه وثقافته وخبرته الشخصية سعيا منه إلى التزود بغية جعل تأويله خاضعا لقواعد فهم أولية. إن ما يؤكد الفكرة الأخيرة موضوع التحليل هو أن المؤول لا يقوم بالتأويل ولا يفكر فيه حتى يكون متوفرا على الخبرة التأويلية. وهذا مذهب بول آرمسترونغ وجورج هانس غادامير، يقول الأول: "إن نظرية التأويل ليست آلة تنتج قراءات، يجب على ممارسي أية طريقة البدء من جديد ومحاولة فحص تخمينات جديدة في كل مرة يتناولون فيها عملا ما. والخبرة تغتني بالتجربة لأن ممارسة أفعال التأويل السابقة توفر مراسا في التخمين. لكن النصوص المختلفة تحتاج إلى فرضيات مختلفة."² أما الثاني غادامير، فيرى أن النموذج التأويلي يسبق أي نشاط فكري، كما أنه يتجدد باستمرار مع دوام التأويل، وبالتالي يكون التأويل سببا في انتعاش النموذج التأويلي، يقول غادامير: "فالذي يريد أن يفهم بشكل نوعا من التصور، ينجزه قبل أن يسقطه على الأشياء. فهو يتصور باستحضار مسبق لمعنى شامل بمجرد ما يظهر المعنى الأصلي (الأول) للنص. لكن هذا الأخير لا يظهر بدوره إلا إذا قرأنا النص بنوع من جوانية الانتظار بخصوص دلالاته الدقيقة. إن

¹ ريكور، مرجع سابق، ص 44.

² آرمسترونغ، بول: القراءات المتصارعة (2009): التنوع والمصادقية في التأويل، ترجمة: رحيم، فلاح، ط1، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة. ص 23.

فهم ما هو موجود هنا يتم عبر إعداد هذا التصور القبلي والمسبق الذي ينبغي أن يخضع للمراجعة المستمرة كلما تقدمنا في اختراق المعنى".¹

إننا لا نأتي إلى النصوص فارغين، بل نضع أمامنا قبل كل شيء نموذجاً للتأويل، والذي يتفاعل مع النص، فغادامير يربط إعداد النموذج التأويلي قبل تأويل النص بمسألة أفق الانتظار كما يتصورها رواد نظرية التلقي الألمانية، بمعنى أن النموذج التأويلي يكون مجرد نموذج مفترض ومتوقع ريثما يتم تغييره ومراجعته وفقاً لمقتضيات النص التأويلية أو يبقى هو نفسه إذا كان توقع وافترض المؤول في محله. يضيف غادامير قائلاً: "ينبغي للتأويل أن يسير وفق مفاهيم وتصورات مسبقة والتي تعوض تدريجياً بتصورات متناسبة ومتلائمة. فلا يتعلق الأمر سوى بسياق التصور المتجدد باستمرار والذي يؤسس رغبة البحث عن المعنى، الفهم والتأويل الذي وصفه هيدغر".²

2. نقد النموذج التأويلي:

إن مسألة تعويض نموذج بآخر هي مسألة تتعلق بنقد ومساءلة جدوى النموذج التأويلي، لذلك فالتأويل في حقيقته يجب أن يُفهم على أن غايته ليست محصورة في امتلاك المعنى المخفي فقط، بل في امتلاك قواعد فعالة وحيوية تتوافق مع طبيعة النص موضوع التأويل، وذلك إيماناً بأن النص يستدعي منهجه وليس العكس. وهكذا يظهر أن تأويل النص يكون تأويلاً للذات كذلك من خلال نقد النموذج التأويلي الموظف، فهذا النقد يستمد قوته ودعمه من النص موضوع التأويل ومن النماذج التأويلية المنافسة، ونتيجة لهذا النقد متعدد المصادر يكون متاحاً للمؤول أن يعرف مسار التأويل وآفاقه الإنتاجية، يقول غادامير: "كل مراجعة لتدنه المعنى واستحضاره المسبق يمكنها أن تتصور استحضاراً جديداً لمعنى جديد. قد تهيئ عدة تصورات متنافسة إلى أن تؤسس وحدة المعنى بصورة واضحة. كما ينبغي للتأويل أن يسير وفق مفاهيم وتصورات مسبقة والتي تعوض تدريجياً بتصورات متناسبة ومتلائمة".³

إن سعي المؤول إلى تغيير نموذجه التأويلي أو مراجعته يؤكد إيمانه بأهمية قيمة الديمقراطية واستعداده للتنازل عن الحقوق التي يضمنها نموذجه التأويلي، إن السلطة تكون فعالة حسب معتقدات المؤول وقيمه، فلنتخيل أن سلطة تؤمن بمصلحة الذات لا بمصلحة الآخر، فهل يمكن لهذه السلطة أن تستمر وتبقى الحاجة إليها دائمة؟ إن الجواب هو النفي، لأنه لا أحد يمكن أن

¹ غادامير، جورج هانس (2006): فلسفة التأويل - الأصول المبادئ الأهداف، ترجمة: شوقي الزين، محمد، ط2، المركز الثقافي العربي، ص123.

² المرجع السابق. ص123.

³ المرجع السابق. ص123.

يتكهن بأحوال المؤول، لأنه، من جهة، إنسان قابل للتغير والتأثر، ثم من جهة أخرى أن الأطراف المنافسة في التأويل لا يمكن بتاتا التكهن بقوتها التأويلية التي قد تتعش سلطتها، ما يجعل السلطة في صراع وتنافس حول المركز الذي يُبقى الذات وينفي الآخر. يقول بول أرمسترونغ: "تتأسس الأحوال الديمقراطية على افتراض واضح مفاده أن امتلاك أية سلطة للقوة لن يكون إلا مؤقتا، وهذه ميزة ابستيمولوجية مهمة ما دامت السلطة الحصينة تؤدي إلى تآكل فعالية التأويل. إن مما يزيد من أهمية الصراعات التأويلية أنها تذكر السلطة بأن تفويضها أمر مؤقت لا أكثر، كما أنها توفر إزاحتها إذا ما فقدت فعاليتها"¹.

3. الدائرة الهيرمينوطيقية وامتلاك المعنى:

يتفق كل من جورج هانس غادامير وبول أرمسترونغ ومعهما أمبرطو إيكو على أن المعنى يُبنى داخل النص من خلال تأويل كل جزء على حدى، حتى يكتمل النص، ثم إن كل جزء يتحدد بالأجزاء الأخرى من النص وكأن جميع الأجزاء تتنظم في شبكة مترابطة الأجزاء. وهذا لا يعني أننا أمام مقاربة بنوية للنص، وإنما يعني أن هناك ضرورة لإشراك النص في التأويل. لذلك يرى غادامير أن "القاعدة التأويلية التي تعتبر أن الكل ينبغي أن يفهم انطلاقا من الجزء والجزء انطلاقا من الكل هي وليدة الخطابة القديمة. فقد عمل فن التأويل في العصور الحديثة على نقلها من فن الخطابة إلى فن الفهم. (...) انسجام جميع الخاصيات والأجزاء مع الكل يؤسس معيار الدقة في الفهم. انعدام هذا الانسجام يعني إخفاق الفهم"². يظهر أن للهيرمينوطيقا منابع قديمة لنظريتها، وهو ما يؤكد تجذر التأويل المنظم في تاريخ الإنسان. كما أن تقييم نجاعة التأويل له أساس متمثل في ضرورة ارتباط معاني أجزاء النص بمعنى النص في كليته والعكس صحيح. أما أرمسترونغ فيجد أن أولى المقدمات لنظرية التأويل (الهيرمينوطيقا) تذهب "إلى أنها ذات طبيعة دائرية أساسا. إذ تؤمن بالصيغة الكلاسيكية للدائرة الهيرمينوطيقية أننا لا نستطيع أن نفهم التفاصيل دون أن نضع خطوطا عامة لفهم الكل، تماما كما أننا لا نستطيع أن نحقق رؤية الكل إلا بالعمل من خلال أجزائه"³. إن أي جزء من النص قد جيء به (تم دمجه) إلى النص لحظة الكتابة، وتم قبوله فأصبح ينتمي إليه مع قطع العلاقة مع خارج النص (النصوص التي ارتبط بها سابقا) وإن بقيت ملامح التناص بادية عليه، فهو بهذا يصير ممتلكا لهوية نصية جديدة، وهي التي تجعله قادرا على الدلالة وإنشاء المعنى في ذهن القارئ. إن امتلاك معنى أي جزء من النص يقتضي ربط الجزء بالكل، والعكس صحيح، فأمبرطو إيكو يرى أن "كل تأويل يعطى لجزئية نصية ما يجب أن يُثبتها جزء آخر

¹ أرمسترونغ، مرجع سابق، ص 201 - 202.

² غادامير، مرجع سابق، ص 119.

³ أرمسترونغ، مرجع سابق، ص 21.

من النص نفسه، وإلا فإن هذا التأويل لا قيمة له¹. إن المعنى بقدر ما يرتبط بخارج النص بقدر ما يكون في حاجة إلى هويته النصية التي تمنعه من أن يقول أشياء وتُرَخَّصُ له أن يقول أخرى، فالنص، حسب إيكو، ليس مجرد أداة تستعمل للتصديق على تأويل ما، بل هو موضوع يقوم التأويل ببنائه ضمن حركة دائرية تقود إلى التصديق على هذا التأويل من خلال ما تتم صياغته باعتباره نتيجة لهذه الحركة. ولا أشعر بخجل في القول بأن ما أحده هنا يعود إلى الدائرة القديمة والصالحة دائماً: "الدائرة الهرمينوطيقية"².

إن مقترح الرؤية الكلية لمجموع الأجزاء المكونة للنص قصد امتلاك معنى النص أو معنى جزء منه يكشف لنا أن النص هو تعبير عن عملية انتقاء لأجزاء من الواقع الخارجي بغية أداء وظيفة دلالية داخل نص معين يراد إنشاؤه، ومن ثم لا يوجد انتقاء عشوائي بقدر ما يوجد انتقاء يكشف عن أن كل العناصر المنتقاة تتصل ببعضها البعض دلالياً، فلو كان هناك انفصال دلالي ما، لما تم انتقاء أي جزء ليصير ضمن محتوى النص، ما يجعل المشترك الدلالي (العلاقات الدلالية) شرطاً لانتقاء ما سيتكون منه النص لاحقاً أثناء نشوئه. لذلك فإن تأويل النص يتطلب فهم كل جزء في علاقته بالأجزاء الأخرى داخل النص، وبتعبير فولفغانغ إيزر: "إن الفعل التخيلي للتركيب، كما هو الشأن بالنسبة للفعل التخيلي للانتقاء، ينتج علاقات داخل النص تنتج هي بدورها قصدية النص. (...) فحقيقة النص هذه تصنعها العملية العلائقية من خلال تحديد العناصر التي تُركَّبُها، وكذا من خلال التفاعل المتبادل بين تلك العناصر خلال التركيب، وبالتالي ليست حقيقة النص هي نفسها صفة العناصر التي يقوم النص بتركيبها، بل هي مكونة من ذلك الشيء الذي ينتجه النص"³.

هكذا إذن نتنبه إلى أن تأويل النص ليس عملية عشوائية، بل إنها مسألة تتطلب النظام والانضباط العملي بصرف النظر عن أن المعنى نسبي وليس هو المعنى الحقيقي مع أنه ليس هناك معنى حقيقي للنص، وإنما بحث عما يمكن أن يتجاوب معه النص في علاقته التفاعلية مع ذات القارئ. لذلك نتأكد أن الهيرمينوطيقا تقبل أي معنى أنتج، لكن مع شرط أن يخضع لنموذج

¹ إيكو، أمبرطو (2004): التأويل بين السميائيات والتفكيكية، ترجمة: بنكراد، سعيد، ط2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص79.

² المرجع السابق، ص78.

³ إيزر، فولفغانغ (1998): التخيلي والخيالي من منظور الأنطروبولوجية الأدبية، ترجمة: لحميداني، حميد؛ الكدية، الجلاي، ط1، فاس: مطبعة النجاح الجديدة، ص14-15.

تأويلي له قواعده الخاصة في امتلاك المعنى، وهذا ما يجعل الهيرمينوطيقا "نظرية في التأويل: تكوين الإجراءات والمبادئ المستخدمة في الوصول إلى معاني النصوص المكتوبة".¹

4. أهمية الصراع التأويلي بالنسبة للنص:

لا يمكن الحسم في أن للنص معنى واحدا، حتى وإن أقررنا ذلك ولم نَسعَ إلى التأكد أو إعادة النظر في المسألة نظريا وتطبيقيا فإن ذلك لا أساس له من الصحة، إن النص، وهو يعرض نفسه للقارئ، يدفنا إلى التيقن من أن القراء متعددون في اللحظة الزمنية الواحدة والنص واحد، والنتيجة أن النص يقول ما يتخيله القارئ وينتج في ذهنه بعد التفاعل معه، والشيء نفسه يُفعل مع القراء الآخرين لنكون أمام تنوع في المعنى للنص الواحد. إن نشوء كل معنى جديد هو تعبير عن تنافسية في التأويل، فلولا أن كل قارئ يؤمن بصحة المعنى الذي أنتج سلفا لأوقفنا سيرورة التأويل وصراعه، ولكتبتنا شهادة الوفاة للنص موضوع التأويل. إذن فحياة النص رهينة بدوام تجدد تأويله عبر التاريخ ما يعطي للنص وللتأويل تاريخهما، وهو ما يجعلنا نتحدث عن تاريخ الأفكار. إن "مجد القارئ يكون باكتشاف أن بإمكان النصوص أن تقول كل شيء، عدا ما يريد مؤلفوها أن تعنيه؛ وبمجرد أن يدعي اكتشاف المعنى المزعوم نكون على يقين من أنه ليس المعنى الحقيقي؛ حيث يكون ذلك الأخير هو الأبعد، وهكذا؛ والمنتوم للهولي **Hylics** - الخاسرون - هم الذين ينهون عملية القراءة بقولهم "أفهم I understand".²

إن القارئ يكون خاسرا لكونه كسولا، لا يرغب في المزيد من التأويل، فمع كل زيادة في التأويل هناك زيادة في اكتشاف عوالم جديدة تبنى حول النص. لكن هناك طرفا خاسرا آخر هو النص، فالنص يربح مع القراء المجتهدين والطموحين المعاني الكثيرة التي لا عهد لهم بها. إن خسارة النص تتمثل في فقد القدرة على أداء وظائفه التي وُجدَ من أجلها. فوظيفة النص رهينة بالمعنى الذي وُضِعَ له، وكلما اكتُشِفَ معنى جديد اكتُشِفَت وظيفة جديدة، وهذا لا يُوقِع النص في الأسى وفقد الأمل في أداء وظائفه. معنى هذا أن النص في علاقته بذاته يحيا مع الصراع التأويلي، لكنه في علاقته مع جماعة تأويلية يموت إذا ما تعرض للصراع التأويلي، لأن قيمة النص متمثلة في امتلاكه معنى تفضله جماعة تأويلية معينة.

5. الصراع التأويلي وأخلاق المؤولين:

¹ الرويلي، ميجان؛ البازعي، سعد (2007): دليل الناقد الأدبي، ط5، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص89.

² إيكو، أمبرطو: التأويل والتأويل المفرد، ترجمة: الحلواني، ناصر، مركز الإنماء الحضاري، (بدون الطبعة والتاريخ)، ص50.

قد يبدو الصراع كلمة دالة على العنف، لكن إذا تأملنا الكلمة جيدا سنجد أنه محاولة للدفاع عن الحق في التأويل وامتلاك المعنى، لكن هل يمكن أن نتصارع أخلاقيا إن صحت هذه الفكرة؟ إن أي شيء لا يكون أخلاقيا إلا إذا أعطى للآخر اعتباراته ليكون في حالة تقوم على تبادل الاحترام والاعتراف والمنافع والإيمان بأن منفعة الذات في منفعة الآخر.

إن هناك صراعا من أجل ذاته وهناك صراعا له مبرراته، هذا الأخير يدعى الصراع المنتج والمقبول، إن الأول يقوم على النفي وعلى إقصاء الآخر واعتماد نموذج تأويلي غير منفتح، والنتيجة هي امتلاك معنى يفتقد للاعتراف بالآخر ويتجاوز حقوق الآخر في بناء المعنى. أما الصراع الثاني المنتج فيدمج الآخر في بنية التفكير ويشاوره دوما، وهذا هو مذهب أرمسترونغ: "قد يتخذ الصراع غير المنتج (...) شكل اختلافات لا تنتج أي نوع من تبادل الرأي، كما يحدث عندما يفشل جانبان في اللقاء لأن كل واحد منهما مشغول على نحو أنوي بمشاغله الخاصة وهو عاجز، أو غير راغب، أو ببساطة لا ينوي سماع آراء أخرى. إن الشرط المسبق للصراع المنتج هو اللقاء وتبادل الرأي على أساس الوضوح. كما أن الاحترام المتبادل والاتفاق على عدم اللجوء إلى القوة أو التلاعب للفوز بالمزايا، هما أمران ضروريان لجعل الصراع منتجا".¹

أكثر النصوص التي تقع ضحية الصراعين المنتج وغير المنتج هي تلك النصوص التي تدخل في دائرة الذاكرة والتاريخ والدين والسياسة، فلا شك أن تأويل نص ضمن تلك الدائرة يكون وراءه جلب منفعة أو درء خطر، لذلك يكون لدينا طرفان متنافسان متصارعان في التأويل، وكل طرف يسعى لتأويل النص وامتلاك معنى يقضي بإعطاء حقوق وامتيازات لطرف ما على حساب طرف آخر، كل هذا وفقا لنموذج تأويلي إيجابي من منظور الكائن المؤول. وهذا ليس مذهب الهيرمينوطيقا فقط، بل تشترك معها الدراسات الثقافية، فهي "تؤكد على أن كل معرفة إنسانية مت موضعة اجتماعيا وسياسيا، أي مرتبطة بمصالح وقوى اجتماعية".²

ولكي نوضح مسألة الصراع الأخلاقي يمكن القول إن الأخلاق تقتضي احترام الآخر وتجنب إلحاق الأذى به، ثم التحلي بخلق الصدق بعيدا عن الكذب، لذلك فحينما يتعلق الأمر بتأويل أحداث الماضي التي تدور حول المجازر والمظالم والاعتداءات فإن الظالم إذا أراد أن يؤول الماضي المشترك مع المظلوم فعليه من منظور الصراع غير المنتج أن يؤول الأحداث ويمثلها سرديا ويجعل الماضي نقيًا من تلك الأخطاء والجرائم، وهنا يكون قد أقصى الآخر من النموذج

¹ أرمسترونغ، مرجع سابق، ص 201.

² بوعزة، محمد (2018): تأويل النص من الجماليات إلى السياسات، ضمن: في الحاجة إلى التأويل، تنسيق: عبد الرحيم جبران - محمد الحيرش، ط1، تطوان: منشورات مختبر التأويليات والدراسات النصية واللسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 301.

التأويلي، أما إذا أراد أن يدخل في صراع منتج، فعليه أولاً أن يتبنى نية التصالح والاعتراف بالجرائم والاستعداد لتقديم التعويض وجبر الضرر، لأن الصراع المنتج يتيح للآخر أن يدعم تأويل أحداث الماضي، فيقول كلمته إلى جانب كلمة الخصم والشريك (الظالم) في إطار النقد المتبادل والمشارك.

وحيثما يغيب الصراع المنتج وتتفرد الذات بالتأويل تأكيداً لمبدأ الإقصاء فإن الصراع التأويلي لا يتوقف، بل ينهض من جديد مع القوى المختلفة حتى وإن كانت من موقع الهامش والمقصي، فهذا الطرف يراهن على الصراع التأويلي فيستحضر الآخر في تأويله لموضوع التأويل المشترك، فيدفعه إلى المشاركة في التأويل بشكل افتراضي، فيغدو هذا الآخر موجّهاً للتأويل لا شيء آخر، وهكذا فإن الصراعات التأويلية قوة مضادة مفيدة، بل وضرورية للوقوف بوجه الميول الاستثنائية للسلطة¹. إن كل سلطة تبقى مالكة لقوتها وفعاليتها ما دامت منفردة الصوت بعيدة عن أي تهديد يتربص بها، لكن هذا قد لا يدوم، فالتأويل دائم غير منتهي، ومصادره كثيرة، فكلما شعر طرف من أطراف التأويل بالحاجة إلى منافسة التأويلات فإنه ينطلق صوب موضوع التأويل معلناً بداية جديدة للصراع، وذلك بغية تحقيق منفعة ونسف تلك السلطة التي كُتبت لها السواد والاستقرار. ونعيد التأكيد على قوة التأويل بإشارة لعبد الله بريمي، والتي مفادها أن بمقدور التأويل "العصف بكل السُّلط (اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو لغوية...)" التي تبني وجودها وتستمد شرعيتها من المعاني التقريرية والأحادية². وهذا مذهب آرمسترونغ الذي يرجع قوة التأويل وفعاليتها إلى نقد النموذج التأويلي حتى يصير مؤهلاً، فنقد النموذج التأويلي هو نقد في الآن نفسه لكل السلط المتحكمة في التأويل، وهو النقد الذي قد يفضي بالتأويل إلى نسفها وإبطالها، يقول آرمسترونغ: "إن المؤول وهو يُخضع نفسه لصرامة منظومة معينة وقيودها، لا يكسب ما توفره من إمكانات للفهم فحسب، لكنه يفوز بحق مساءلة النموذج الذي يُعمل ضمنه نفسه ومراجعتة. وإحدى علامات القوة التأويلية قدرتها على تغيير المعتقدات والتقنيات التي منحت للمرء سلطته"³.

وفي الأخير نقول إن من يسعى إلى نفي ورفض التأويلات المعارضة له وإبطالها يؤكد دون وعي أن من حق المؤول، الذي يخالفه، أن يسعى جاهداً إلى إبطال تأويل خصمه ومنافسه كذلك، كل هذا في إطار "حقوق المؤولين" التي يدافع عنها أمبرطو إيكو حيث يقول: "كنت أدرس الجدل

¹ آرمسترونغ، مرجع سابق، ص 202.

² بريمي، عبد الله (2018): السميائيات الثقافية مفاهيمها وآليات اشتغالها المدخل إلى نظرية يوري لوتمان السميائية، ط1، الأردن، دار كنوز المعرفة، ص 27.

³ آرمسترونغ، مرجع سابق، ص 201.

بين حقوق النصوص وحقوق مؤوليههم. ولدي الآن اعتقاد أن هناك تركيزا في العقود الأخيرة على حقوق المؤولين وحدهم¹.

وهناك قيمتان يمكن أن نضيفها إلى جانب أخلاق المؤولين، يتعلق الأمر بقيمة الحوار وقيمة الموضوعية التي تناقشها قيمة الحياد أو الذاتية، فتينك القيمتان الإيجابيتان ينتج عنهما الوضوح، يقول غادامير: "ليس ثمة سوى الموضوعية الناتجة عن تشكيل رأي مسبق تؤيده وتؤكد الأشياء وعليه، لا ينبغي أن يتهاافت المؤول على نصّه بناء على الرأي المسبق المهياً الذي يتشكل ويحيا في ذهنه، بالعكس، عليه أن يناقش بوضوح هذا الرأي المسبق بخصوص مصداقيته وصحته، أي بشأن أصوله ومشروعيته"². إن الإيمان بتينك القيمتان يدفع المؤول إلى أن يكون على استعداد للتخلي عن نموذج التاويلي رغم تعلقه الشديد به الناتج عن قدرته على جلب منافع معينة. ولقد تبين من خلال هذا المحور البحثي أن التاويل الأخلاقي مهما أقدنا من منافع فإنه يعود بمنافع أخرى، خاصة وأنها قد تكون منافع مشتركة أو أنها فرصة لخدمة الآخر وإعطائه حقوقه وامتيازاته. فخارج التاويل الأخلاقي ليس هناك سوى "الذي يتصرف خلاف ما يقوله الآخر بالفعل فإنه عاجز عن إدماج ما سمعه وأدركه مع جوانية انتظار المعنى المتنوعة في جوهرها. فثمة إذن معيار"³.

6. الدرجة الصفر للصراع التاويلي ومردوديتها:

إن انتهاء الصراع التاويلي بدون انتصار لطرف من أطراف التاويل وحصولهم على درجة الصفر هو مسألة غير مرغوبة، وقد تجعل موضوع التاويل، باعتباره موضوعا مشتركا بين أطراف التاويل، مدعاة للعداوة والأمراض النفسية التي تنتج عن حرمان المؤولين من اقتراح المعنى الذي يؤمنون بصوابه واقترابه من الحقيقة التي تبقى نسخا مشوهة عن الأصل. لكن هناك أملا في الدرجة الصفر للصراع التاويلي وهو أمل معقود على خُلق الحوار المنتج، يقول آرمسترونغ: "إذا لم ينتصر أحد الطرفين فإن حوارهما يمكن أن يعود بالنفع عليهما معا بطرق شتى. تستطيع النزاعات التاويلية أن تقود إلى اكتشاف أرضية مشتركة موثوقة، أو قد تصل ذروتها باتفاق على عدم الاتفاق ينجم عنه فهم أكمل من ذي قبل لما يعنيه ذلك"⁴.

قد لا نختلف في أن الصراع التاويل هو دفاع عما نؤمن به وإبطال لما يؤمن به الآخر، إلا أن بلوغ مرحلة الهزيمة المتبادلة قد يؤدي إلى بناء موقف تاويلي جديد يستمد معاييره وقواعده من

¹ إيكو، أمبرطو (2014): اعترافات روائي ناشئ، ترجمة: بنكراد، سعيد، ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص49

² غادامير، جورج هانس: فلسفة التاويل - الأصول المبادئ الأهداف، مرجع مذكور، ص124.

³ المرجع السابق، ص124.

⁴ آرمسترونغ، مرجع سابق، ص207.

طرفي الحوار، وبالتالي فمسألة انتصار طرف على آخر ستصبح هباء منثورا، مقابل انتصار الطرفين معا، إلا أنه انتصار بطعم الفقد والتعويض الجزئيين لبعض المعتقدات والافتراضات التأويلية. إن الفقد والتعويض يعكس فكرة أن كل طرف من أطراف الحوار التأويلي قد قام بمراجعة نموذج التأويلي الخاص به.

7. الافتراضات المسبقة: الأهمية والنشوء والتجدد:

حينما يتجه أطراف التأويل صوب موضوع التأويل فإنهم يرصدون قبل البدء إجابات عن أسئلة متوقعة ومحتملة من قبيل: ما موضوع التأويل؟ كيف نؤول؟ ماذا نريد من التأويل؟ أي ما الغاية منه؟ هل نعرف ماذا يريد الطرف المنافس لنا في التأويل؟ إن امتلاك إجابة عن هذه الأسئلة يجعل المؤول مالكا لافتراضات مسبقة والتي نتصورها بأنها سيناريوهات تأويلية، وما كان للمؤول أن يفكر فيها لولا خوفه من أن يضيع مصالحه من التأويل.

يمكن أن نتصور الافتراضات المسبقة بأنها جملة من الأفكار التي تتكون عند الإنسان فردا وجماعة، وهي أفكار تنشأ عن تجربة الإنسان في الحياة الاجتماعية، وتتأثر بكفاية الفرد التأويلية، فليس من سبق له تأويل نص ما كمن لم يفعل من قبل. كما أن الافتراضات المسبقة ليست خاصة بالفرد، وإنما تجمع بين الخاص والعام المشترك أو الذاتي والموضوعي.

قد يُعْتَرَّ أن يصادف المؤول نصا جديدا، غريبا، لا عهد له به ولا بمثله من قبل، والذي نقوله هنا أن المؤول سيكون مضطرا إلى عدم إقامة التأويل، إيمانا بشرط الافتراضات المسبقة وأهميتها. لكن أرمسترونغ يتصور أن التأويل يشترط الافتراضات المسبقة، ولكن حينما لا تكون موجودة، فإنه ينتجها من جديد من خلال التفاعل مع النص، ما يعني أن التأويل هو السبيل الذي يجعل تلك الافتراضات في حوزة المؤول، بل إن التأويل هو الذي يُمكن الإنسان من التعرف على ثقافته وتبني معتقداتها وقوانينها. يقول أرمسترونغ: "لا وجود لتأويل دون افتراض مسبق عن كينونة العمل والعالم. فإن سعينا إلى الفهم من دون مفاهيم مسبقة فإننا لن نفلت منها، سنعيد إنتاجها في تأويلاتنا لكن دون أن ندركها بصفاتها الحقيقية، أي كونها افتراضاتنا الخاصة وليست حقائق مستقلة في النص".¹ هكذا يظهر أن التأويل يبدأ بالتعرف على النصوص، ثم يبدأ المؤول في تبني حقائق وأفكار من النص المؤول ثم إعادة توظيفها في تأويل النص، وكأنها منتمية إلى معارف وخبرات المؤول، وهذا ما يمكن تسميته بتأويل النص بالنص نفسه. فالنص لا يُعطي المعنى عن طريق التأويل فقط، بل يعطي كذلك طريقة تأويله.

¹ المرجع السابق، ص26.

يجب أن ننتبه إلى أن الافتراضات المسبقة لا تأتي من النص موضوع التأويل فقط، بل تأتي أيضا من الأطراف المنافسة في التأويل، ولا يتم تبنيها إلا إذا أصبح المؤول في موقف يجبره على الاعتراف بها وتأييدها. يقول أرمسترونغ: "إن مواجهة المرء لافتراضات مسبقة تختلف عن تلك التي يحملها قد تقوده إلى مزيد من الوضوح بشأن ما يعتقد أو سبب اعتقاده به، أو أن التحدي القادم من معارضة متشددة قد يجبر المدافعين عن مدخل ما على صقل مناهجهم أو توضيح فرضياتهم على نحو أكثر تفصيلا ودقة مما يفعلون لو لم تواجههم مقاومة"¹. إن تجدد الافتراضات المسبقة لا فائدة ترجى منه سوى مساعدة المؤول على تأويل النص، ثم إثراء الممارسة التأويلية ووعدها بالنجاح والفعالية إذا ما أتيحت للمؤول فرص تأويلية مستقبلية، ما يغييب إمكانية الفشل التأويلي للنصوص.

الخاتمة:

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن هذا البحث يتصل بكلمات مفتاحية مثل: السياسة والصراع، الديمقراطية، لكن توظيفهما في الحقل التأويلي له مبرراته المنطقية التي من شأنها إغناء الدرس التأويلي واستيعاب اشتغاله. إن ما يعرفه المجال السياسي الخاص بتدبير الشؤون الاجتماعية العامة هو الشيء نفسه الذي يعرفه الفعل التأويلي، فإذا كان يتم انتخاب حزب معين لإدارة الشأن الاجتماعي سياسيا فإنه كذلك يتم انتخاب نموذج تأويلي دون سواه ليتم التأويل في ضوء قواعده ومعاييره، كما أنه إذا كان ممكنا سياسيا تغيير الحزب الحاكم بآخر فإن يكون ممكنا تغيير نموذج تأويلي بآخر يكون أكثر جدوى وفعالية بالنسبة للذات المؤولة. وفي ظل اختبار الجدوى والفعالية يكون الفضاء التأويلي مطبوعا بالصراع والمنافسة والشقاق بين التأويلات التي تعكس تعدد النماذج التأويلية، إلا أن هذا الصراع لا تكون له استمرارية لأن قيمة الديمقراطية تتدخل لفض النزاع، لكن في بعض الأحيان تضمحل هذه القيمة إذا ما واجهت سلطة لا تؤمن بها.

يكشف الصراع التأويلي، بما هو المشكلة التي هي صلب التحليل في هذه الدراسة، عن أن النصوص بقدر ما تحيل على معنى معين فهي قادرة على أن تحيل على معنى آخر غير الأول، وبالتالي فكل معنى يتصل بنموذج تأويلي هو المتدخل في نشوئه وتكونه، فتغير المعنى قد يدل على تغير النموذج التأويلي، إننا أمام ما أسماه بول ريكور بالمعنى المضاعف أو المزدوج Le double sense حيث يقول: "إنني أشير هنا إلى ضرب من أثر المعنى. والذي بموجبه أن أي تعبير له أبعاد متغيرة، إذن فهو يعني شيئا، فإنه يعني في الوقت نفسه شيئا آخر، من غير أن يتوقف عن أن يعني الأول"². إذن فهل الصراع التأويلي يرجع إلى كون النصوص قابلة لأن تُؤول

¹ المرجع السابق، ص 207.

² ريكور، بول: صراع التأويلات دراسة هيرمينوطيقية، مرجع مذكور، ص 99.

مرات عديدة دون توقف أم إلى كون أننا نفكر مختلفين عن غيرنا رغم كوننا ننتمي جميعا إلى الثقافة نفسها؟ كل ثقافة بالضرورة تتطلب الوحدة،¹ إنها تدعو إليها، لا لجعل الناس متوحدين في تصوراتهم وطريقتهم في الفهم، بل لتختلف مع الثقافات الأخرى وتقاوم كل تنوع مضاد لتلك الثقافة، لهذا "فكل تأويل هو بالضرورة تأويل ثقافي. ولما كانت الثقافة مجالا لصراع الخطابات والأيديولوجيات، فإن التأويلات تتورط ضمنا أو صراحة في لعبة السياسات، بما هي مجال للتنافس حول الخيرات الرمزية والمادية".²

نستعير من بول ريكور مصطلح الهيمنة، والتي تتوزع إلى نوعين: هيمنة اللسان على الكائن، والكائن على اللسان.³ إن النص حينما يهيمن على مؤوله فهو يسعى إلى حفظ نفسه من أن يختلط مع النصوص الأخرى، أي أن له مضمونا غير مضمون النصوص الأخرى. وحينما يهيمن الكائن على النص فمعناه أن المؤول يؤمن بأن له حقا في أن يُقَوَّل النص ما يشاء. وبين هذا وذاك صراع تأويلي لا حد له. إن أقوى الصراعات التأويلية ليست تلك التي تتم بين النص والمؤول، بل تلك التي تتم بين المؤولين أنفسهم لاختلاف نماذجهم التأويلية. ويؤكد هذا بول ريكور بقوله: "إن التأويلات الأكثر تعارضا تتجه، كل تأويل على طريقته، نحو الجذور الأنطولوجية للفهم. وإن كل تأويل ليقول أيضا على تعلق ذاته بالوجود".⁴ إن الحديث عن أنطولوجيا الفهم لا يعني الحديث عن نظرية تأويلية ما، بل عن الطريقة التي يتم بها استقبال النص والتفاعل معه، إذ إن المؤول يُعطي المعنى الذي يريد، ويختار من الموسوعة ما يُفيدة في التأويل، لأنه لا تأويل بدون مصلحة ومنفعة، فكم من معنى يتم توليده فيظهر أنه ليس معنى مناسباً فيُلغى لمخالفته منافع الذات ومصالحها وأهواءها، ومن ثم يستبدل بمعنى آخر.

إن مجموع القضايا التي ناقشناها تقود إلى توضيح سياسات التأويل التي يمكن أن تنجي التأويل من الصراع التأويلي أو لنقل تحوله من مشروع سلبي إلى مشروع إيجابي، فسلبية التأويل تتمثل في أنه يرفض التأويلات الأخرى ولا يقبل بوجودها أو التوافق معها، إنه لا يرى سوى ذات المؤول فقط، إنه ينغلق على نفسه في نموده التأويلي. وهذا الوضع يؤدي به إلى الانهيار والاضمحلال حتما. أما إيجابية التأويل فتتجلى في انفتاحه وحوارته مع النماذج الأخرى، بل وابتعاده عن كل اختلاف وحشي يرفض الآخر، إنه ينظر إلى الآخر كفرصة لبناء الذات عن

¹ لوتمان، يوري؛ أوزينسكي، بوريس (1986): حول الآلية السيميوطيقية للثقافة، ترجمة: طليمة، عبد المنعم، ضمن: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى السيميوطيقا مقالات مترجمة ودراسات، إشراف سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، ط1، القاهرة: منشورات الياس العصرية، ص311.

² بوعزة، محمد: تأويل النص من الجماليات إلى السياسات، مرجع مذکور، ص289.

³ ريكور، بول: صراع التأويلات دراسة هيرمينوطيقية. مرجع مذکور، ص101.

⁴ ريكور، بول: الوجود والتأويل، ترجمة: عياشي، منذر، مجلة ثقافات، عدد 206، شتاء 2002، ص218.

طريق التعاون والانفتاح. ولعل وجود الآخر يفيد في نقد النموذج التأويلي فما لا نراه قد يراه الآخر، أو إن وجود الآخر يكشف عن تنوع في الطرق المؤدية إلى اكتشاف المعنى ودعم التأويل، والنقد دوما مسألة اجتماعية وثقافية حيث لا يستطيع الإنسان أن يعرف الحسن والجيد إلا في وجود المجتمع الذي حدد عبر الثقافة معيارية التأويل.

إن الغنى الذي يطمح إليه نص ما ويحلم به يمكن أن يتحقق أولا بتوليد معنى يتصل بهوية النص لا بهوية أجنبية أو هوية عبثية، لذلك اقترح علم الهيرمينوطيقا ما اصطلح عليه بالدائرة الهيرمينوطيقية حيث تشارك جميع عناصر النص في توجيه التأويل وبناء المعنى، وكلما تم نفي عنصر ما أصبح المعنى فقيرا، بل لا يحمل هوية النص، فهوية المعنى من هوية عناصر النص. كما أن ذلك الغنى يتحقق بتعدد الدلالات، وهذا التعدد يساهم فيه الصراع التأويلي، وإذا ما قتلنا الصراع التأويلي وألغيناه فالنتيجة هي جعل النص يعيش بدون تاريخ، وبقاء الإنسان مستلبا لمعنى وحيد، دون أن يولد المعنى الذي يرتبط بتاريخه لا بتاريخ غيره.

ولما كانت هناك أهمية للصراع التأويلي، فإن هناك أهمية لوجود الآخر، لذلك وجب أن نتعاش مع الآخر على نحو أخلاقي يقوم على الاعتراف والتعاون، وكلما اتسعت دائرة التفكير التأويلي في النصوص كلما اتسعت دائرة المعنى، بل وأصبح المعنى يشمل أفق النص الكبير، ووجد كل طرف مشارك في التأويل أن حقه التأويلي أصبح مضمونا رغم فقدانه لبعض المنافع الذاتية لقاء منافع مشتركة. إن الضرورة الأخلاقية تقتضي الاعتراف بالآخر والاستفادة منه أو تبادل الخبرات التأويلية، لكن إذا لم تكن هناك فرصة للاعتراف والتعاون بين الأطراف فإن الصراع التأويلي قد ينتهي عند الدرجة الصفر حيث لا يوجد رابح، لذا فإن كل طرف من أطراف التأويلي سيجد ذاته مضطرا للاعتراف بالآخر والتعاون معه، وهذا سيجعل التأويل فعالا ومنتجا، وخلال هذا الوضع يمكن للافتراضات المسبقة أن تتجدد أو تغتني إثر ما يقدمه الآخر أو ما ينتج عن الحوار المعرفي المشترك بين الذات والآخر حول موضوع التأويل.

وننبه في الأخير إلى أن التأويل ليس دائما يتجه نحو الاعتراف بالآخر والتعاون معه، ولكن يقوم على تأويل النصوص وفق التصور الذي يجلب منافع للذات، وفي مقابل ذلك يكون التأويل مهموما بإبطال نموذج التأويل المعتمد عند الآخر، خاصة إذا كانت أطراف التأويل تتنازع في موضوع التأويل وتخاف من التأويلات المفترضة التي تهدد وجودها. فالاعتراف بالآخر وتبدير الصراع لا يكون دوما مطمحا إنسانيا، ففي بعض الأحيان يجب نفي الآخر وإبطال نموذجه التأويلي، لأنه يسعى إلى الإساءة إلى الذات.

قائمة المصادر والمراجع:

- آرمسترونغ، بول (2009): القراءات المتصارعة: التنوع والمصادقية في التأويل، ترجمة: رحيم، فلاح، ط1، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- إيزر، فولغانغ (1998): التخيلي والخيالي من منظور الأنثروبولوجية الأدبية، ترجمة: لحميداني، حميد؛ الكدية، الجلالي، ط1، فاس، مطبعة النجاح الجديدة.
- إيكو، أمبرطو (2004): التأويل بين السميائيات والتفكيكية، ترجمة: بنكراد، سعيد، ط2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- إيكو، أمبرطو (2014): اعترافات روائي ناشئ، ترجمة: بنكراد، سعيد، ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- إيكو، أمبرطو: التأويل والتأويل المفرط، ترجمة: الحلواني، ناصر، مركز الإنماء الحضاري، (بدون الطبعة والتاريخ).
- بريمي، عبد الله (2018): السميائيات الثقافية مفاهيمها وآليات اشتغالها المدخل إلى نظرية يوري لوتمان السميائية، ط1، الأردن، دار كنوز المعرفة.
- بوعزة، محمد (2018): تأويل النص من الجماليات إلى السياسات، ضمن: في الحاجة إلى التأويل، تنسيق: عبد الرحيم جيران - محمد الحيرش، ط1، تطوان، منشورات مختبر التأويليات والدراسات النصية واللسانية كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- الرويلي، ميجان؛ البازعي، سعد (2007): دليل الناقد الأدبي، ط5، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- ريكور، بول (2002): صراع التأويلات دراسة هيرمينوطيقية. ترجمة: عياشي؛ منذر، ط2، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- ريكور، بول: الوجود والتأويل، ترجمة: عياشي، منذر، مجلة ثقافات، عدد 206، شتاء 2002.
- غادامير، جورج هانس (2006): فلسفة التأويل - الأصول المبادئ الأهداف، ترجمة: شوقي الزين، محمد، ط2، المركز الثقافي العربي.
- لوتمان، يوري؛ أوزينسكي، بوريس (1986): حول الآلية السيميوطيقية للثقافة، ترجمة: طليمة، عبد المنعم، ضمن: أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة مدخل إلى السيميوطيقا مقالات مترجمة ودراسات، إشراف سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، ط1، القاهرة، منشورات الياس العصرية.

اليوسفي، محمد؛ شهاب، منى حميد (2023): قراءة نقدية في مناهج التأويل الحدائثي للقرآن الكريم. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 3، العدد 2.